

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

بالشراكة مع مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

ملتقى وطني هجين حول:

"آليات استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع العمومية"

—دراسة تحليلية على ضوء تجارب دولية—

يوم: 08 ديسمبر 2025

الاسم واللقب	لقوي سعيدة	بورنان مصطفى
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة ب	أستاذ
البريد الإلكتروني	s.legoui@lagh-univ.dz	m.bourennane@lagh-univ.dz
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية —قسنطينة—	جامعة عمار ثليجي — الأغواط
محور المداخلة	المحور الخامس: الصكوك الإسلامية في الجزائر — الواقع والآفاق، والمتطلبات على ضوء تجارب دولية	
عنوان المداخلة	تحديات وآفاق تطوير سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر	

مداخلة بعنوان: تحديات و آفاق تطوير سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر

ضمن المحور الخامس: الصكوك الإسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق، والمتطلبات على ضوء تجارب دولية

ملخص:

تتناول المداخلة المعنونة بـ "ملامح الصناعة المالية الإسلامية وتحدياتها بالجزائر" واقع تطور المالية الإسلامية في الجزائر وإمكانات توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع العمومية. تشير المداخلة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية ما تزال في طور النمو، رغم ما حقته من خطوات تنظيمية وتشريعية مهمة. غير أن مسارها يواجه تحديات عدة، أبرزها غياب إطار قانوني موحد لإصدار الصكوك، وضعف البنية التحتية السوقية والرقابة الشرعية، إلى جانب نقص الكفاءات المتخصصة والوعي الاستثماري. وتخلص الدراسة إلى أن تفعيل الصكوك كأداة تمويل فعّالة للمشاريع العمومية يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية، واعتماد معايير شرعية ومحاسبية موحدة، مع الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مثل ماليزيا وتركيا والإمارات لتطوير نموذج وطني يتلاءم مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الجزائر، التحديات التنظيمية.

تصنيف JEL: O16 , G28 , G21.

Abstract :

The presentation titled "Features and Challenges of the Islamic Financial Industry in Algeria" examines the development of Islamic finance in Algeria and the potential use of Islamic sukuk in financing public projects, in light of international experiences. It highlights that the Islamic financial industry is still in a growth phase, despite notable regulatory and legislative progress. However, it faces several challenges, including the absence of a unified legal framework for sukuk issuance, weak market infrastructure and Sharia governance, limited specialized expertise, and low investor awareness. The study concludes that activating sukuk as an effective tool for public project financing requires legislative and institutional reforms, the adoption of unified Sharia and accounting standards, and the adaptation of successful experiences from countries such as Malaysia, Turkey, and the UAE to develop a national model suited to the specificities of the Algerian economy.

Keywords : Islamic finance , Islamic sukuk , Algeria, Regulatory challenges.

JEL classification: G21 , G28 , O16 .

إن تقييم تجربة المصرفية الإسلامية خصوصاً والصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة، وما حقّقه من نمو ملحوظٍ ومعتبرٍ، لتصل قيمة موجوداتها 3,88 تريليون دولار بنهاية 2024، ومعدل نمو سنوي قدره 14,9% (IFSB, 2025)، يدعو للتساؤل عن أسباب التطور الذي شهدته، وعوامل النجاح التي حقّقتها، وحجم التأثير الذي خلّفته على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تبنت نظامها أو مكّنتها من القيام بأعمالها.

وفي المقابل من ذلك، نجد عدداً من الدول لا تزال لا تعترف بأهميتها، وإن سمحت لها أن تنشط، فلم تمنحها من الأطر التشريعية ما يُسهّل عملها، ومن الآليات العملية ما يُناسب مبادئها، ومن القواعد القانونية ما يُقنّن علاقاتها وينظمها.

لقد مرّ على تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما ثلاثة عقود من الزمن، منذ الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1991، الذي فتح المجال للبنوك التجارية الخاصّة المحليّة والدوليّة بالنشاط في السوق المصرفية الجزائرية، وبرغم طول الفترة لا تزال المصارف الإسلامية تعامل بنفس قواعد ومبادئ المصرفية التجارية التقليدية. ونفس الأمر بالنسبة لشركات التأمين التكافلي التي تنشط في إطار قانون التأمين التجاري منذ ولجت السوق الجزائرية قبل 25 سنة.

يرجع الفضل في إنشاء المصرف الإسلامي إلى تجربة بنوك الإِدْخار في مصر وباكستان في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ولكن كتب ومخطوطات علماء الجزائر ترجع بفكرة الإنشاء إلى نهاية العشرينيات:

"... ولن يمكن لأحد أن يُوسّع من نطاق دكانه، أو مستودعه، أو مصنع، أو مزرعته، أو مشروعه الاقتصادي ليدير له من الخيرات ما يقوم بالأعمال الكبيرة إلّا إذا ارتطم في حمأة الربا...، ولن يقدر أن يدير دفعة مشروعه كما يريد الوقت والعصر الحاضر إلّا إذا ارتقى في أحضان المصارف الأجنبية... والقوت كما قيل بذر الأعمال، فإذا كان القوت حلالاً، كان العمل صالحاً، وإذا كان حراماً، كان العمل طالحاً. وحيث كان الرجوع إلى الحياة الأولى من ضروب المستحيل، وحيث لا محيص لنا من مجاراة ظروف الزمان والمكان، محافظة على وجودنا وكياننا، وحيث لا سبيل إلى تلك المجاراة إلّا بتوسيع نطاق أعمالنا ومشاريعنا في هذه الحياة. وحيث لا يمكننا ذلك إلّا برؤوس أموال كبيرة، وحيث إنّنا لا نملك منابعها ولا نجد لها إلّا في مصارف أجنبية. وحيث لا نتوصل إلى هذه إلّا بطرق المراهبة المحرمة في شرعنا بنص الكتاب والسنة ونحن نؤمن بما فيها أنه حق من عند الله، فإنّه يجب على قادة الأمة ومفكرها وعلمائها أن يتبادلوا الرأي في وجه الحل لهذا المشكل. ولا يسوغ الجرم والسكوت عنه والأمة كما نراها مرتطمة في حريق الربا، مرتمية في أحضان المصارف الأجنبية... وأنا أدلي برأي هنا علّه يكون فاتحة البحث ونواة التفكير أمام الباحثين والمفكرين. إنّ وجه الحل لهذه المشكلة هو أن يقوم بعض متنوري الأمة بفتح مصرف أهلي يؤسّس على القواعد الإسلامية المقرّرة في الفقه الإسلامي ويُسيّر بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال المستثمرين من المسلمين في عاصمة الجزائر أو قسنطينة،..." (بلعباس، 2013، صفحة 40)

إن فكرة إنشاء "المصرف الإسلامي الجزائري" قد راودت علماء الجزائر منذ ما يقارب القرن من الزمن، وإن كان الحاكم الفرنسي امتنع في وقتها عن إنشاء بنك يستمد مبادئه من عقيدة المجتمع برغم توفر إطاره وقانونه، فإن نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر لا يزال ليومنا يواجه الصعوبات والتحديات برغم توفر المقومات الاقتصادية والاجتماعية لنجاحه وتطوره.

الإشكالية

وفقا لما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور في التساؤلات الرئيسية الآتية :

ما هي معوقات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟

الأهمية:

يأتي هذا الموضوع في ظل الاهتمام المتزايد عالمياً ومحلياً بالتمويل الإسلامي كبديل أخلاقي ومستدام للنظام المالي التقليدي، خاصة بعد الأزمات المالية المتكررة، ولأن تزايد الطلب في الجزائر على منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية يعكس حاجة حقيقية لمؤسسات مالية إسلامية فعّالة وشفافة، بالإضافة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خصوصاً فئات المجتمع التي كانت تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية.

الأهداف:

- سليط الضوء على واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من حيث المؤسسات الفاعلة، والمنتجات المتاحة، وحجم السوق.
- تحليل التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية مثل الإطار التشريعي، نقص الكفاءات، ضعف الوعي المالي الإسلامي، والتنسيق بين الجهات الرقابية.
- تحديد الملامح المميزة للنظام المالي الإسلامي ومقارنته بالنظام التقليدي من حيث المبادئ والأهداف والآليات.
- اقتراح سبل تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال سياسات داعمة، تكوين الموارد البشرية، وتوسيع الابتكار المالي.

- إبراز دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى هذا يتركز البحث في المحاور الرئيسية الأربعة الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية

ثانياً: تجارب بعض الدول في التمويل بالصكوك الإسلامية

ثالثاً: واقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر

رابعاً: آفاق تطوير الصناعة الإسلامية بالجزائر

1. الإطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية

تجسّدت فكرة المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر الفوائد والمجازفات والبيع الصورية أشكالاً لمعاملات ربوية يكتنفها الغرر وأكل أموال الناس بالباطل وهي الصور التي صنّفتها الشريعة الإسلامية في خانة المعاملات المحرّمة، كبداية لتأسيس نظام اقتصادي يعتمد آلية مغايرة، خالية من أسعار الفائدة، تترابط فيه قوى المجتمع مشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.1 نشأة الصناعة المالية الإسلامية:

في بداية ستينات القرن العشرين، بدأت تبلور فكرة بنوك بلا فائدة ربوية في العالم الإسلامي، وتحققت مع إنشاء الدكتور أحمد النجار "بنوك الادّخار المحليّة" بمحافظة الدقهلية المصرية سنة 1963، الذي هدف إلى تحفيز الأفراد على المساهمة في تكوين

رأس المال، الذي تم استخدامه في تمويل المشروعات، وتم توزيع العوائد على المساهمين على أساس المشاركة في الربح والخسارة. (لطفي، 2021، صفحة 11)

ثم جاءت تجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 ، على أساس عدم التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً، والتي كانت بمثابة البداية لتأسيس صيرفة جديدة متميزة ومختلفة عن الصيرفة التقليدية. ومع تنامي الاتجاه الداعي لإنشاء مؤسسات مصرفية لا تعتمد الربا كأساس لعملها، انتقل التأثير إلى مستوى حكومات الدول الإسلامية، التي ترجمت هذا التأثير في قرارها بإنشاء مصرف دولي يعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وتحقق ذلك سنة 1975 بتوقيع اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أقر إتباع أحكام الشريعة الإسلامية في المادة الأولى من ميثاق تأسيسه: "إن هدف البنك الإسلامي هو دعم للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية." (لطفي، 2021، صفحة 12)

وفي نفس السنة 1975 تم إنشاء مصرف إسلامي خاص، يتمثل في "بنك دبي الإسلامي". ثم تجسّد أول نموذج لشركة التأمين التكافلي هي "شركة التأمين الإسلامية" في السودان سنة 1979، لتتوالى الانجازات والتطورات في إنشاء العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى وصل عددها نهاية سنة 2013 إلى ما يربو من 993 مؤسسة منتشرة في 92 دولة في مختلف قارات العالم بحجم أصول مالية تجاوز 5,4 تريليون دولار بنهاية سنة 2024.

وما يزيد من أهمية ظاهرة المؤسسات المالية الإسلامية والدرجة التي بلغتها، فتح المؤسسات المالية التقليدية المحلية والدولية لفروع ونوافذ لمعاملات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ على شكل نوافذ مصرفية أو تكافلية أو خدمات مالية مرتبطة بإدارة الأصول المالية وصناديق الاستثمار الشرعية وإصدار الصكوك الإسلامية. ولم يعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية حكراً على الدول الإسلامية بل تعداه إلى الدول الغربية، حيث أسهمت الأزمة المالية لسنة 2008 في زيادة الاهتمام الغربي بالمالية الإسلامية وبدأت العديد من الدول في اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات لتوفير المناخ الملائم لنشاط مؤسسات ومنتجات التمويل الإسلامي.

2.1 مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:

تناول الكتاب والمختصين مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من عدة زوايا وجوانب، حيث عرفها كل منهم حسب رؤيته واختصاصه، حيث نميز من بين هذه التعاريف:

مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الحنيف. (حبار و متناوي، 2023، صفحة 317)

ابتكار لحلول مالية، فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل. (السويلم، 2004، صفحة 5)

وعليه يمكن تعريف الصناعة المالية الإسلامية بأنها: مجموعة الأنشطة والمؤسسات والأسواق المالية التي تقدم منتجات وخدمات مالية واستثمارية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في

مجالات اقتصادية حقيقية على أساس من العدالة والمشاركة وتقاسم المخاطر، بعيداً عن الفائدة الربوية والممارسات غير الأخلاقية أو المضاربة المحظورة.

3.1 الأسس والمبادئ التي تقوم لها الصناعة المالية الإسلامية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أربع مبادئ من منظور الإسلام، يرتبط مبدئين منها بالأهداف التي تحقق التكامل والتوازن، فيما يتعلق المبدئين الباقيين بالمنهجية:

- مبدأ التوازن: تعمل الصناعة المالية الإسلامية على تحقيق التوازن بين مختلف الرغبات والميول والحوافز، من خلال وضع كل منها في الإطار المناسب دون إفراط أو تفريط، ويأتي هذا التوازن من خلال الربط بين المصالح الشخصية والاجتماعية والإنسانية والخيرية. (السويلم، 2007، صفحة 111)
- مبدأ التكامل: يحتكم تطوير المنتجات المالية الإسلامية إلى التكامل بين التفضيلات الشخصية والاعتبارات الموضوعية، أي بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية، فالربا عزل لتفضيلات الثمن عن توليد الثروة، بينما الغرر عزل لتلك المتعلقة بالخطر وبما أن الزمن والخطر وجهان لعملة واحدة فالشريعة الإسلامية قامت بتحريم الأمرين معاً. (السويلم، 2007، صفحة 120)
- مبدأ الحل: ينص مبدأ الحل على أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية وهو قائم على أن الفطرة الإنسانية خيرة من حيث المبدأ، وأن التعاملات المالية والاجتماعية عموماً هدفها إشباع الاحتياجات الفطرية ولذلك كان الأصل فيها الحل والمشروعية. (حبار و متناوي، 2023، صفحة 318)
- مبدأ المناسبة: ويقصد به مدى تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون القصد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة. (حبار و متناوي، 2023، صفحة 318)

4.1 مكونات الصناعة المالية الإسلامية:

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجهاز المصرفي الإسلامي (البنوك الإسلامية)، الأسواق المالية الإسلامية، التأمين التكافلي، الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار.

البنوك الإسلامية: تعمل البنوك الإسلامية على جذب الأموال من أفراد المجتمع بصفتها مؤسسة مالية وتوظيفها بما يتوافق ومقاصد الشريعة الإسلامية، والتي أساسها تحريم الربا بكل أنواعه، وتتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية ب: (أوصغير، 2020، صفحة 19)

- عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً؛
- تجنب مصادر المال الحرام؛
- توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد والمجتمع من ناحية، وللإقتصاد ككل من ناحية أخرى.

1.4.1 الأسواق المالية الإسلامية: يمكن تعريف السوق المالي الإسلامي بأنه مكان التقاء عارضي الأموال مع طالبي الأموال على أن تتم المعاملات وفقاً لأسس التشريع الإسلامي.

ويتميز السوق المالي الإسلامي ب: (أوصغير، 2020، صفحة 20)

- الخضوع لهيئة الرقابة الشرعية؛
- خلو عمليات السوق المالي الإسلامي من كافة المحظورات الشرعية؛

- التعامل بالأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- التكافؤ بين السوق الأولي والسوق الثانوي؛
- التشجيع على تداول أدوات الملكية.

2.4.1 التأمين التكافلي: هو نظام يقوم على وجود مجموعة أشخاص يلتزم كل منهم بدفع اشتراكات دورية تودع على سبيل التبرع في صندوق له ذمة مالية مستقلة، تديره شركة تأمين متخصصة في هذا المجال، تدير هذا الصندوق على سبيل الوكالة بأجر فتحفظ الأموال الموجودة فيه، وتحدد بناء على خبرتها في الحسابات الاكتوارية الخطر وما يقابله من تعويض، وتستثمر الأموال لصالح المشتركين وهكذا، ثم يجري من قبل الشركة تعويض كل مشترك (حامل الوثيقة)، من ذلك الصندوق عن الضرر الواقع عليه؛ بفعل حدث محدد في وثيقة التأمين وبالشروط المتفق عليها بين المشترك والشركة، ويسمى هذا الصندوق بصندوق التكافل. (داودي و كردودي، 2012، صفحة 150)

ومن أهم مميزات التأمين التكافلي نجد: (داودي و كردودي، 2012، صفحة 152)

- المشتركون في التكافل هم المستأمنون واشتراكاتهم لا تستغل لشركة التكافل؛
- يهدف التأمين التكافلي لتحقيق التعاون والتضامن بين الأعضاء المشتركين؛
- المشترك في التأمين التكافلي شريك له نصيب من الأرباح الناتجة عن استثمار فائض الاشتراكات؛
- الفائض التكافلي ملك للمشاركين؛
- في نظام التأمين التعاوني الإسلامي يستثمر فائض الاشتراكات في مجالات الاستثمار الشرعية؛
- يهدف نظام التعاون الإسلامي إلى التكامل والتنسيق والتعاون مع الوحدات الاقتصادية الإسلامية الأخرى في إرساء أسس نظام الاقتصاد الإسلامي وتنمية الوعي الإسلامي.

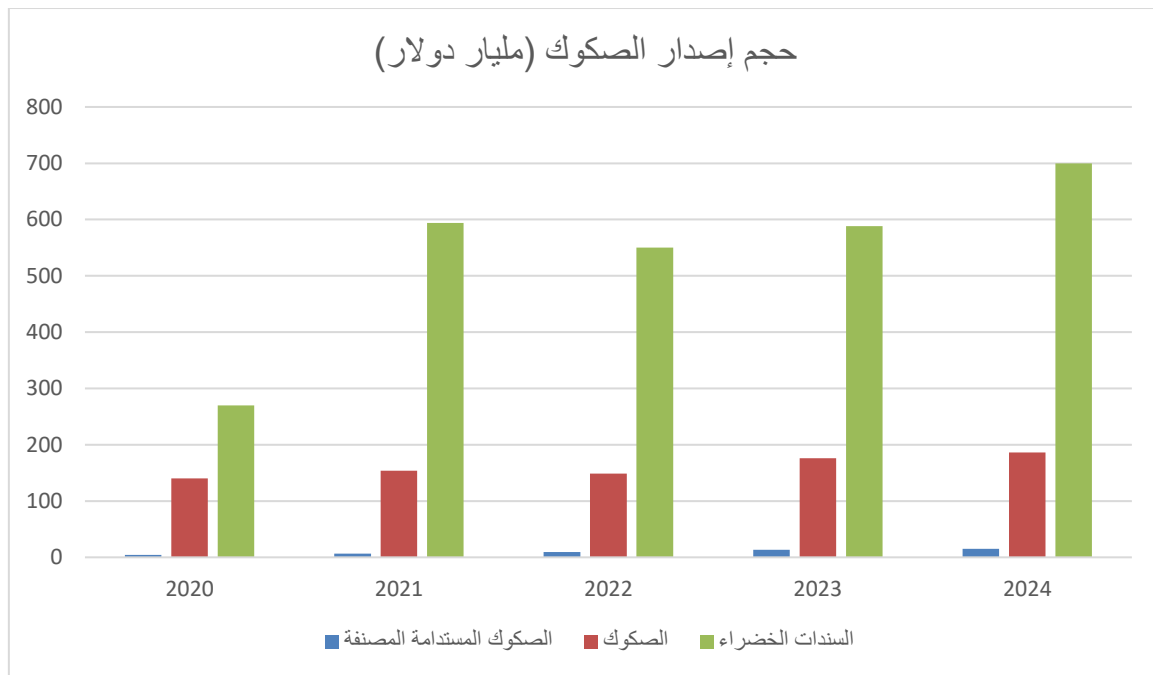
3.4.1 الصكوك الإسلامية: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الصكوك الإسلامية، في المعيار 17 تحت عنوان سندات الاستثمار أن الصكوك عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة (محددة) في ملكية أعيان (أصول) أو منافع (كالسكن)، أو خدمات (كالنقل) أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب (العقد) وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، فالصكوك تصدر إما لاستثمار في مشاريع جديدة أو لتمويل مشاريع قائمة. (بادا، 2021، صفحة 156)

سوق الصكوك في عام 2024: لقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك في عام 2024 حوالي 180 مليار دولار، ولا تزال السوق تسير بخطى ثابتة للوصول بهذه الإصدارات إلى مبلغ إجمالي قدره تريليون دولار في السنوات القليلة القادمة. وشهد عام 2024 العديد من المعاملات الدولية البارزة مثل إصدار إندونيسيا للصكوك الخضراء لأجل 30 عاماً، وإصدار بقيمة 5 مليارات دولار من المملكة العربية السعودية، وإصدار صكوك استدامة بقيمة 2.5 مليار دولار من البنك الإسلامي للتنمية؛ وتُظهر هذه المعاملات مدى عمق هذه السوق. وكانت أكبر البلدان من حيث الإصدارات خلال ذلك العام هي ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا. (بينيت و كويل، 2025)

على الرغم من استمرار النمو السريع في إصدارات الصكوك، إلا أنَّ تعظيم إمكانات هذا السوق يظل رهيناً بجذب مزيد من المؤسسات الاستثمارية التقليدية التي ما تزال، خارج المراكز المالية الإسلامية الرئيسة في الخليج وجنوب شرق آسيا وبعض المستثمرين في أوروبا والولايات المتحدة، غير مطلَّعة على طبيعة الصكوك أو تنظر إليها كأدوات غير مألوفة. ولو تم التعامل مع الصكوك باعتبارها أدوات استثمارية موازية للسندات ذات الدخل الثابت، لأمكن للسوق تحقيق مستويات أكبر من التوسع. وفي هذا السياق، برزت الصكوك الخضراء – التي ظهرت لأول مرة في ماليزيا سنة 2017 – كآلية جمعت بين خصائص الصكوك التقليدية والسندات الخضراء، لتشكل اليوم نحو 10% من إجمالي سوق الصكوك، مع مشاركة واسعة من الحكومات والمؤسسات السيادية والبنوك والشركات. ورغم التطور الملحوظ، لا تزال الصكوك والسندات الخضراء تعمل كلٌّ ضمن نطاق مختلف من المستثمرين. غير أنَّ إصدار إرشادات موحدة للصكوك الخضراء والاجتماعية وصكوك الاستدامة عام 2024 من قبل البنك الإسلامي للتنمية ورابطة أسواق رأس المال الدولية وبورصة لندن، قد شكل خطوة جوهرية نحو تعزيز الثقة لدى المستثمرين التقليديين، من خلال تقديم الصكوك ضمن إطار مألوف مشابه لمنظومة السندات الخضراء. ويُشبه هذا ما يسمى بتأثير "برغر التوفو"، حيث يُسهَّم تقديم المنتج الجديد في قالب مألوف في تقليل التردد وزيادة الإقبال عليه، الأمر الذي يجعل من توحيد المعايير فرصة حقيقية لجذب شرائح أوسع من المستثمرين ودفع سوق الصكوك نحو مزيد من النمو والتطور.

ويبيِّن الشكل رقم (1) نمو أسواق السندات الخضراء والصكوك، والصكوك المستدامة.

الشكل رقم (1): أحجام إصدارات السندات الخضراء والصكوك



المصدر: (بينيت و كويل، 2025)

رغم الأوضاع المعاكسة في عام 2024 الناجمة عن استمرار موجات التضخم وحالة عدم اليقين الجيوسياسي، فقد شهدت سوق الصكوك عاماً قوياً تميَّز بدخول مجموعة متنوعة من الجهات المصدرة إلى السوق، فضلاً عن إجراء صفقات قياسية من

حيث الحجم وأجال الاستحقاق. ونتوقع استمرار الأداء القوي في عام 2025، ونرى أن الصكوك الخضراء هي المفتاح لتوسيع آفاق هذه السوق لاستيعاب المزيد من المستثمرين وجهات الإصدار.

4.4.1 صناديق الاستثمار: هي محافظ استثمارية تجمع فيها مدخرات المستثمرين وتتولى توظيفها وإدارتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (أوصغير، 2020، صفحة 22)

وتتميز صناديق الاستثمار بما يلي: (أوصغير، 2020، صفحة 23)

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يصدر من فتاوى ومقررات وتوصيات عن مجامع الفقه وهيئات الفتاوى في المسائل المتعلقة بمعاملات الصندوق؛
- الالتزام بقوانين وتعليمات الجهات الحكومية المشرفة على هذه الصناديق والتي لا تخالف الشرع الإسلامي؛
- يقوم الصندوق على فكرة المضاربة الشرعية، حيث يمثل أصحاب المال "أرباب المال" ويمثل الصندوق "رب العمل"؛
- الصندوق عبارة عن مؤسسة لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية، ولها صفة قانونية بشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل؛
- تتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد وكالة أو عقد عمل أو أي عقود مستحدثة، تعمل في إطار الأهداف الاستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية؛
- يحق للمشاركين في الصندوق استرداد قيمة أسهمهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدة مختلفة، ويتناسب وصغار المستثمرين؛
- للصندوق عدة أطراف (مؤسسين، مشاركين، مسوقين، أمناء الاستثمار والإدارة) تحكمهم مجموعة عقود شرعية وقانونية، وتوزع العوائد بينهم وفقاً لضوابط عقود المضاربة والوكالة والسمسة.

2. تجارب بعض الدول في التمويل بالصكوك الإسلامية:

شهدت العديد من الدول تجارب رائدة في تطوير التمويل بالصكوك الإسلامية، حيث تُعد ماليزيا النموذج الأكثر تقدماً عالمياً، إذ نجحت في إنشاء سوق صكوك متكاملة بفضل إطار قانوني وتنظيمي واضح، وهيئات شرعية مركزية، وتنوع كبير في الإصدارات السيادية وصكوك الشركات، إضافة إلى ريادتها في الصكوك الخضراء والمستدامة. كما حققت دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية والإمارات، تقدماً ملحوظاً في توظيف الصكوك كأداة لتمويل المشاريع الكبرى والبنى التحتية، مستفيدة من عمق السوق المالي وتكامل الصكوك مع أسواق رأس المال التقليدية. وفي التجربة الإندونيسية، برزت الصكوك السيادية كوسيلة فعالة لتمويل الموازنة العامة والمشاريع الاجتماعية، مما عزز الشمول المالي وربط الصكوك بأهداف التنمية المستدامة. أما على الصعيد الدولي، فقد دخلت دول غير إسلامية على خط التمويل بالصكوك، مثل المملكة المتحدة ولوكسمبورغ، من خلال إصدار صكوك سيادية لجذب رؤوس الأموال الإسلامية، وهو ما يؤكد الطابع العالمي لهذه الأداة المالية. وتبرز هذه التجارب أهمية توفر إطار تشريعي واضح، وثقة المستثمرين، والابتكار في المنتجات، وهي عناصر يمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير سوق الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

1.2 تجارب بعض الدول والدروس المستفادة:

تبرز التجارب الدولية في التمويل بالصكوك الإسلامية، كما هو موضح في الجدول أدناه (جدول رقم 01)، أن نجاح هذا السوق يرتبط أساساً بتوفر إطار قانوني وتنظيمي واضح، وانتظام الإصدارات، وتنوع الصكوك بين السيادية وصكوك الشركات، إضافة إلى وجود سوق ثانوية فعالة تعزز السيولة وثقة المستثمرين. وبإسقاط هذه المعطيات على الواقع الجزائري، يتضح أن الجزائر تمتلك مقومات أولية مهمة، لاسيما القاعدة المجتمعية الداعمة للتمويل الإسلامي، وحاجة الدولة المتزايدة إلى مصادر بديلة لتمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية خارج القنوات التقليدية. غير أن سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى، وتواجه تحديات تتعلق بغياب تشريع متكامل خاص بالصكوك، ومحدودية الخبرة الفنية، وضعف الوعي لدى المستثمرين والمؤسسات. ومن ثم، يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية في بناء إطار مؤسسي وتشريعي شامل، ومن النموذج الخليجي في توظيف الصكوك السيادية لتمويل المشاريع الاستراتيجية، ومن التجربة الإندونيسية في ربط الصكوك بالأبعاد الاجتماعية والتنموية. كما تؤكد تجارب الدول غير الإسلامية، كالمملكة المتحدة ولوكسمبورغ، أن نجاح الصكوك لا يتوقف على الطبيعة الدينية للنظام المالي، بل على كفاءة الحوكمة وموثوقية الأطر التنظيمية، وهو ما يشكل دافعاً للجزائر لتسريع إصلاحاتها القانونية والمالية بهدف إدماج الصكوك الإسلامية كأداة فعالة ومستدامة ضمن منظومة تمويل التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي جدول توضيحي حول تجارب بعض الدول.

الجدول رقم 01: جدول مقارنة لتجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الإسلامية

الدولة	نوع الصكوك	هدف الإصدار	أبرز ملامح التجربة	الدرس المستفاد
ماليزيا	صكوك سيادية وصكوك شركات وصكوك خضراء ومستدامة	تمويل التنمية دعم الشركات تمويل المشاريع الخضراء	إطار قانوني متكامل، هيئة شرعية مركزية، سوق نشطة ومتنوعة	أهمية بناء إطار تنظيمي واضح وتطوير صكوك مبتكرة (خضراء ومستدامة)
المملكة العربية السعودية	صكوك سيادية ومحلية ودولية	تمويل عجز الموازنة مشاريع رؤية 2030	دمج الصكوك في السوق المالية التقليدية إصدارات ضخمة ومنظمة	استخدام الصكوك كأداة استراتيجية لتمويل المشاريع الكبرى
الإمارات العربية المتحدة	صكوك حكومية وصكوك شركات	تمويل البنية التحتية والعقار والاستثمار	مركز مالي متطور، جذب المستثمرين الدوليين	ضرورة تعزيز جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب
إندونيسيا	صكوك سيادية وصكوك اجتماعية	تمويل الموازنة مشاريع اجتماعية وتنموية	ربط الصكوك بأهداف التنمية المستدامة والشمول المالي	توجيه الصكوك لتمويل المشاريع الاجتماعية والتنمية
البحرين	صكوك سيادية قصيرة وطويلة الأجل	إدارة السيولة وتمويل الخزينة العمومية	مركز إقليمي للصيرفة الإسلامية، تنظيم متقدم، مقر AAOIFI و IIFM	أهمية الحوكمة الشرعية وتطوير البنية المؤسسية لسوق الصكوك
المملكة المتحدة البريطانية	صكوك سيادية دولية	جذب رؤوس الأموال الإسلامية وتنويع التمويل	إدماج الصكوك في نظام مالي تقليدي	إمكانية نجاح الصكوك خارج البيئة الإسلامية عند توفر إطار مناسب

لوكسمبورغ	صكوك سيادية	تنوع أدوات التمويل وجذب المستثمرين	مركز دولي لإدراج الصكوك	أهمية سوق ثانوية والإدراج الدولي للصكوك
-----------	-------------	---------------------------------------	-------------------------	---

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير IIFM، AAOIFI، وبيانات البنوك المركزية ووزارات المالية في الدول المعنية.

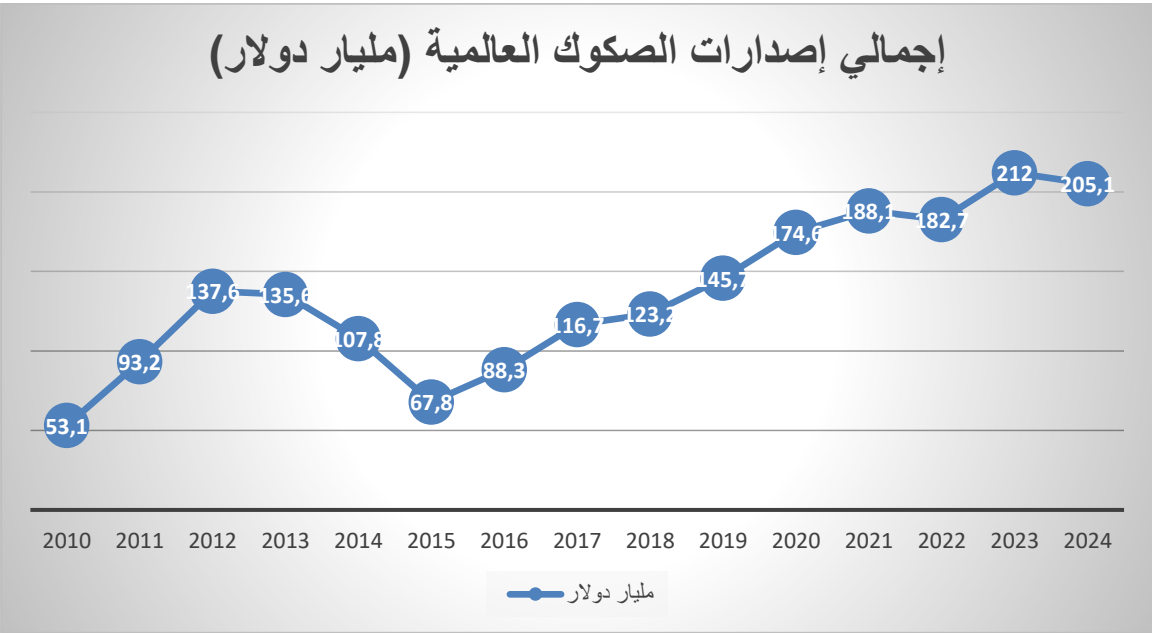
2.2 تطور إصدارات الصكوك في السوق العالمية:

في عام 2024، حافظ سوق الصكوك العالمي على مرونته بإصدارات بلغت 205.1 مليار دولار أمريكي، منخفضة قليلاً عن سنة 2023 بـ 212 مليار دولار، مدعومة بنشاط قوي محلياً ودولياً وطلب مستمر من المستثمرين. وارتفعت الإصدارات الدولية إلى 65.6 مليار دولار، بينما انخفضت الصكوك قصيرة الأجل إلى 59.1 مليار دولار بسبب تراجع النشاط المحلي. وشهد السوق زيادة في إصدارات القطاع الخاص ونشاطاً قوياً من الجهات السيادية وشبه السيادية والشركات، بما في ذلك ماليزيا، البحرين، إندونيسيا، عُمان، السعودية، الإمارات، الكويت، بروناي، قطر، باكستان، بنغلاديش، تركيا، والبنك الإسلامي للتنمية، كما اكتسبت الصكوك المستدامة والصكوك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) زخماً، وساهمت الإصدارات الابتكارية في توسيع التنوع القطاعي. (BABAR، 2025، صفحة 12)

على الرغم من التراجع الطفيف في الإصدارات المحلية، ظل السوق قوياً مدعوماً بالطلب القوي وتحسن السيولة، مع استمرار الزخم في 2025 بدعم انخفاض تكاليف التمويل واحتياجات التنمية والبنية التحتية، ما يعزز توقعات بمرونة السوق خلال عامي 2025 و2026.

والشكل التالي يوضح الإصدارات الاجمالية للصكوك الإسلامية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2024 .

الشكل رقم 02: إجمالي إصدارات الصكوك العالمية



المصدر: (IIFM، 2025، صفحة 12)

3. واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي.

1.2 دو افع التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية، عملت على فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، إلا أنها تتعرض للعديد من المعوقات والتحديات في سبيل تنمية نشاطها وتطوير حصتها السوقية.

1.1.2 تحقيق الاستقرار المالي: يتأثر الاقتصاد الجزائري بتذبذبات أسعار البترول بشكل دائم خاصة الهبوط الحاد له عام 2014 وبداية سنة 2020 وهذا لكونه اقتصاد ريعي، إضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا وتعطيلها لأغلب القطاعات، مما أدى إلى تراجع احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، لهذا باشرت الجزائر الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، والاستفادة مما تقدمه من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات وتحقيق الاستقرار المالي وتطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية. (بوراس، 2024، صفحة 282)

وقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي، خاصة بعد أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009: "إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية"، وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال في تقرير له: "إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين". (بوراس، 2024، صفحة 283)

2.1.2 امتصاص السيولة من الأسواق الموازية ومن الاكتناز المالي: تشير بعض التقديرات إلى أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في أفريل 2016 عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة، بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبوا العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل. (العراي و طروبيا، 2020، صفحة 255)

3.1.2 صغر حجم اسوق المصرفي الإسلامي بالجزائر: من المعلوم أن النظام المصرفي في الجزائر لا يتوفر إلا على بنكين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 03 % من الحصة السوقية وهما بنك السلام وبنك البركة، وكما هو معلوم أيضا يوجد 29 مؤسسة بنكية منها 7 بنوك عمومية وأكثر من 20 بنكا أجنبيا. (العراي و طروبيا، 2020، صفحة 256)

4.1.2 جذب العملاء وتعظيم الأرباح: إن تبني المصارف العمومية التقليدية لخدمات الصيرفة الإسلامية، من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة، يمكّنها من استقطاب شريحة واسعة من العملاء الراغبين في توظيف أموالهم بطريقة شرعية. ويسهم ذلك في تعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع حصتها السوقية، بما يؤدي إلى تعظيم أرباحها. ويزداد هذا الأثر وضوحاً في ظل ارتفاع معدلات عوائد الاستثمارات المعتمدة في الصيغ الإسلامية مقارنة بالعوائد المحققة في التمويل التقليدي القائم أساساً على الإقراض بالفائدة. (بوراس، 2024، صفحة 284)

2.2 تطور الصيرفة الإسلامية بالجزائر:

تعتبر تجربة الجزائر بالنسبة للصيرفة الإسلامية حديثة النشأة مقارنة مع تجارب دول أخرى مثل مصر والسودان باكستان ماليزيا وإيران وغيرها من الدول الإسلامية، إلا أنه ترجع فكرة إنشاء أول مصرف إسلامي في الجزائر إلى سنة 1928 حيث كتب الشيخ إبراهيم أبو يقضان مقالة متخصصة في جريدة وادي ميزاب بعنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، وتم وضع قانون أساسي للبنك وتوفير رأس المال اللازم لإنشائه، فقامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإجهاض المشروع. (بوراس، 2024، صفحة 284)

ولقد عرفت الصيرفة الإسلامية في الجزائر إنشاء بنكين إسلاميين وهما بنك البركة وبنك السلام، كما استحدثت مجموعة من شبائيك الصيرفة الإسلامية.

1.2.2 إنشاء بنك البركة: تأسس بنك البركة الجزائري سنة 1991 باعتباره أول مؤسسة مصرفية إسلامية في الجزائر، برأسمال مختلط يجمع بين القطاعين العمومي والخاص، وهو فرع تابع لمجموعة البركة المصرفية. وقد تمكن البنك منذ نشأته من ترسيخ مكانته كأحد الفاعلين الأساسيين في مجال التمويل التشاركي، من خلال تقديم خدمات موجهة للشركات والأفراد، ودعم الاقتصاد الحقيقي عبر منتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويجسد بنك البركة نموذجاً للمالية الأخلاقية المستندة إلى الابتكار الرقمي والمسؤولية المجتمعية، مما جعله أحد أهم روافد الصناعة المالية الإسلامية في البلاد. (بنك البركة، 2025)

أنشئ البنك رسمياً في 20 ماي 1991 برأسمال أولي قدره 500 مليون دينار جزائري، وشرع في مزاولة نشاطه البنكي في سبتمبر من السنة نفسها. أما اليوم، وبرأسمال يبلغ 20 مليار دينار جزائري، فقد أصبح بنك البركة الجزائري يتمتع بالاعتماد الكامل لإنجاز مختلف العمليات البنكية والتمويلية والاستثمارية وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.

2.2.2 إنشاء مصرف السلام الجزائر: هو بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته؛ تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبدء مزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حالياً من 26 فرعاً منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة. (مصرف السلام الجزائر، 2025)

3.2.2 إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة: قامت عدة بنوك خاصة في الجزائر بطرح خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب عروضها التقليدية. ففي هذا الإطار، تأسس بنك الخليج الجزائر سنة 2003 بمساهمة ثلاثة بنوك رائدة في المنطقة، وهي: بنك برقان، بنك الكويت والشرق الأوسط، وبنك تونس العربي الدولي، التابعة جميعها لمجموعة مشاريع الكويت (كيبكو)، إحدى أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقدم البنك حلاً للتمويل التقليدي والإسلامي، حيث بلغت نسبة التمويلات الإسلامية ضمن محفظته حوالي 22% من إجمالي القروض سنة 2013. (بوراس، 2024، صفحة 285)

كما أطلق بنك ترست الجزائر نافذة مصرفية إسلامية تتيح لعملائه منتجات تمويلية بصيغة المrabحة، إضافة إلى حساب الادخار التشاركي الذي يمكن العملاء من الاستفادة من أرباحه. وبالموازاة مع ذلك، يوفر كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل

الجزائر والمؤسسة العربية المصرفية خدمات مصرفية إسلامية ضمن باقة خدماتها التقليدية، مما يعكس توسع الاهتمام بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في القطاع البنكي الخاص بالجزائر.

4.2.2 إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية: يُعد النظام رقم 02-18 الصادر في 4 نوفمبر 2018 أول إطار قانوني وتنظيمي ينظم المعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية في الجزائر. وقد نصَّ صراحة في مادته الأولى على أن: "يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد"، وهو ما يمثل أول اعتراف رسمي بإمكانية قيام البنوك بعمليات مصرفية خالية من الفوائد الربوية المتعارضة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (بنك الجزائر، 2018)

إن هذا القانون لم يجد طريقه إلى التطبيق لعدة اعتبارات أهمها: التغيرات السياسية التي حصلت في تلك الفترة، قبل أن يدخل العالم وباء كورونا المستجد والذي رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط وما صاحب ذلك من آثار سلبية في الجانب الاقتصادي للبلاد، وفي 15 مارس 2020 تم إصدار النظام 02 – 20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث يعتبر الإطار القانوني الوحيد في الجزائر لمنتجات الصيرفة الإسلامية، والذي على أثره منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويسمح القانون الجزائري للبنوك العمومية تقديم الخدمات الآتية: المرافحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. (بوراس، 2024، صفحة 286)

3.2 التحديات والعوائق القانونية أمام الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المالية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظراً للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية. ويمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في النقاط الآتي:

- ❖ لا يعد قانون النقد القرض في الجزائر عائقاً أمام إنشاء المصارف الإسلامية، لكنه يعتبر عاملاً سلبياً أمام تطورها وتنظيمها وتحديد أطرها القانونية
- ❖ يمثل تكييف الودائع والتمويلات في قانون النقد والقرض على أنها عقود قرض، إشكالاً قانونياً أمام تفعيل عقد الودائع الاستثمارية وعقود الشركة في المصارف الإسلامية؛
- ❖ يمثل الاعتماد الإجباري صيغة تمويلية ائتمانية فيها مجال عمل مناسب للمصارف الإسلامية في الجزائر مع بعض التحفظات الشرعية حول تطبيقاتها؛
- ❖ نصَّ قانون النقد والقرض على تمكين المصارف التجارية من جمع الأموال من الجمهور لتوظيفها على شكل مساهمات في المؤسسات كأسهم أو سندات أو حصص استثمار أو غيرها، ولم يعتبر هذه الأموال في حكم الودائع التي تحصل على فوائد بل حصص ملكية وفق مبدأ الربح والخسارة؛ وهو تكييف قانوني مهم يمكن للمصارف الإسلامية اعتماده في جانب من الودائع الاستثمارية المقيدة لديها؛
- ❖ لم يراع بنك الجزائر أي خصوصية للمصارف الإسلامية في تحديده لنسبة الملاءة وكفاية حد رأس المال، نسبة السيولة، معامل الأموال الخاصة إلى الموارد الدائمة، كما تعتبر أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبله غير صالحة للتطبيق على المصارف الإسلامية وبخاصة آليات إعادة التمويل وإدارة السيولة، ناهيك عن المعدل الأدنى للاحتياطي الإجباري الذي يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية؛

- ❖ تفتقر القوانين الجزائرية، المدني والتجاري والنقد والقرض والبورصة إلى أي تقنين لأوراق مالية قريبة من الأوراق المالية الشرعية، وهي محصورة في أوراق مالية معبرة عن حقوق ملكية أو مديونية ربوية؛
- ❖ لا توجد معالجة ضريبية لمنتجات المالية الإسلامية في قوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسم في الجزائر؛ باعتبار أنها لم تنظم أو تدرج في أي قوانين عامة أو خاصة؛
- ❖ تعتبر المعاملة الضريبية لصيغة الاعتماد الإيجاري التي تقدمها المصارف التجارية في الجزائر، نموذجا يمكن الاستعانة به في تطوير المعاملة الضريبية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف؛
- ❖ لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيمًا لنشاط التأمين التكافلي، إذ أنه مبني على قواعد التأمين التجاري الذي يعتبر العملية التأمينية معاوضة صرفة؛
- ❖ رفضت بورصة الجزائر طرح صكوك إسلامية في سوق الأوراق المالية لافتقار القوانين الجزائرية للمواد التنظيمية المتعلقة بطبيعة الصكوك بصفتها تعبر عن ملكية مقيدة وتحتاج لهيئة رقابة شرعية ويلزم إصدارها وجود نظام لإنشاء الشركة ذات الغرض الخاص؛ في ظل مساعي من لجنة مراقبة عمليات بورصة الجزائر في البحث عن تأطير قانوني مناسب لإصدار الصكوك في السوق المالية الجزائرية، الأمر الذي يعتبر أول مبادرة لمؤسسة رسمية في الجزائر؛

4.2. اعداد قوانين لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر:

- من أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل الإسلامي يجب سن قوانين مصرفية خاصة بالمصارف الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه المصارف ويتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات منها:
- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين وتكليفهم بالسير على إعداد قانون المصارف الإسلامية.
- إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر، وزارة المالية، وبنك البركة الجزائر.
- القيام بعمل خرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية المرتقب الأسس والسمات التالية:
- ✓ ضرورة أن تسري مواد هذا القانون على المصارف الإسلامية التي تنشأ طبقاً لأحكامها أو تمك المنشأة حالة صدورها.
- ✓ تسري على المصارف الإسلامية أحكام القوانين الحالية والمنظمة لمعمل المصرفي فيما لا يرد فيه نصوص خاصة في قوانين المقترحة وفيما لا يتعارض مع الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية.
- ✓ يجب أن توضح القوانين المقترحة الشروط والمواصفات الواجب توفرها الإسلامية الخاصة لأحكامها.
- ✓ ضرورة النص في القوانين المقترحة على السماح المصارف الإسلامية بالقيام بكافة الاعمال المصرفية والمالية والتجارية والعقارية وأعمال الاستثمار والتنمية والعمرانية وإنشاء الشركات والمساهمة فيها في الداخل والخارج .
- ✓ تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: ان الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة الرقابة، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها.

4. آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن آفاق تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة كما يلي:

- إن النجاح المنقطع النظير والتوسع الهائل الذي شيدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حاليا تجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية
- إذا زاد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع فسوف تطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة أكبر، وهنا يمكن أن تسن قوانين خاصة لهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية.
- يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية على غرار ما قام به "سي تي بنك".
- أن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

يعد تطوير سوق الصكوك في الجزائر خيارًا استراتيجيًا واعدًا لتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاستثمار وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. فرغم ما تتمتع به الصكوك من مزايا اقتصادية ومالية، ما يزال هذا السوق ناشئًا ويواجه جملة من التحديات، أبرزها ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي، وقلة الخبرة الفنية، ومحدودية الوعي الاستثماري، إضافة إلى غياب سوق ثانوية نشطة تضمن السيولة والجاذبية لهذا المنتج المالي.

غير أن الآفاق المستقبلية لتطوير سوق الصكوك في الجزائر تبقى إيجابية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لبدائل تمويلية غير تقليدية، ورغبة الدولة في تعبئة المدخرات الوطنية وتمويل المشاريع التنموية الكبرى، بما ينسجم مع مبادئ التمويل الإسلامي ومتطلبات التنمية المستدامة. وعليه، فإن تجاوز التحديات الحالية يفتح المجال أمام سوق صكوك فعال يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة تصحيح الثقافة السائدة بشأن مشروعية الصيرفة الإسلامية، ومعالجة إشكالية الخلط لدى الجمهور بين الخدمات الربوية والمنتجات المصرفية الإسلامية.
- تعزيز برامج التكوين المتخصص في مجال الصيرفة الإسلامية لفائدة المصرفيين والإطارات، بما يدعم كفاءة العاملين في هذا القطاع.
- تطوير المنظومة القانونية بما يراعي خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي ومتطلباته الشرعية والفنية.
- مراجعة النظام الجبائي والقانون التجاري بما يتوافق مع توجه الدولة نحو ترسيخ الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الوطنية.
- إنشاء مؤسسات للتأمين الإسلامي (التكافل) وتطوير سوق مالية إسلامية، بما يساهم في تعزيز فاعلية الصناعة المالية الإسلامية ودعم دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق الضوابط الشرعية.

- إنشاء سوق ثانوية نشطة للصكوك لزيادة السيولة وتحفيز المستثمرين على التداول.
- تشجيع الدولة على إصدار صكوك سيادية لتمويل المشاريع الكبرى، مما يساهم في بناء منحى عائد مرجعي وتوسيع قاعدة المستثمرين.

المراجع:

1. IFSB. (2025, 05 16) Islamic Financial Services Industry Stability Report 2025: Need for Coordinated Action to Deepen Markets and Sustain Growth Momentum من الاسترداد من Islamic Financial Services Board: <https://www.ifsb.org/press-releases/islamic-financial-services-industry-stability-report-2025-need-for-coordinated-action-to-deepen-markets-and-sustain-growth-momentum/>
2. IIFM. (2025) تقرير الصكوك. تم الاسترداد من <https://www.iifm.net/frontend/general-documents/ba5d1b9f6017d56fb5e9b7e43dfe0f2a1764143300.pdf>
3. NASEER BABAR. (2025) IIFM SUKUK REPORT 2025. تم الاسترداد من <https://www.iifm.net/sukuk-reports>
4. أحمد محمد لطفي. (2021). نشأة المصارف الإسلامية (التطور والصعوبات). *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية* (34).
5. الطيب داودي، و صبرينة كردودي. (2012). التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته. *مجلة الإحياء*، 13 (1).
6. بنك البركة. (2025). *مجموعة البركة ABG*. تم الاسترداد من alBaraka Bank: <https://www.albaraka-bank.dz>
7. بنك الجزائر. (2018). *الإطار التشريعي والتنظيمي*. تم الاسترداد من بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/02-2018.pdf>
8. سامي بن ابراهيم السويلم. (2004). *صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي*. الكويت: بيت المشورة للتدريب.
9. سامي بن ابراهيم السويلم. (2007). *التحولات في التمويل الإسلامي*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. تم الاسترداد من <https://ebook.univeyes.com/132076>
10. عبد الحق بادا. (2021). الصكوك الإسلامية في الجزائر: بين التنظير والتطبيق. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 11 (4).
11. عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفات من تاريخ الصيرفة الإسلامية: مبادرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن 20 م. *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، 19 (02).
12. عماد الدين حبار، و امحمد متناوي. (2023). الصناعة المالية الإسلامية: الواقع والعوائق والآفاق. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، 6 (1).
13. لؤيزة أوصغير. (2020). الصناعة المالية الإسلامية في العالم - الواقع والمعوقات. *الباحث الاقتصادي*، 7 (1).
14. مايكل بينيت، و هنري كويل. (2025, 4 3). *حالة سوق الصكوك وآفاق النمو*. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/state-of-the-sukuk-market-and-prospects-for-growth>
15. مصرف السلام الجزائر. (2025). *مصرف السلام الجزائر*. تم الاسترداد من مصرف السلام الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com/>

16. مصطفى العرابي، و ندير طروبيا. (2020). توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 02-20. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 6(2).

17. نادية بوراس. (2024). تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 7(2).